

## ٢٥ - البنود المتعلقة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة

ألف - الحالة في البوسنة والهرسك  
لحة عامة

٢٤ أيار/مايو و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر  
٢٠١٠: إحاطات مقدمة من الممثل السامي

في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل السامي للبوسنة والهرسك. وهنأ البوسنة والهرسك بمناسبة مرور ١٨ سنة على عضويتها في الأمم المتحدة. وفي البيان الذي أدلى به أوجز التقدم المحرز حتى الآن فيما يتعلق بعدة أمور، منها التكامل الأوروبي - الأطلسي، والاتفاق مع حلف شمال الأطلسي على خطة عمل متصلة بعضوية البوسنة والهرسك، وتدمير الأسلحة والمتفجرات غير الآمنة التي خلفتها الحرب، وتحقيق المصالحة الإقليمية؛ وأبرز مساهمة البوسنة والهرسك في عمل المنظمة كعضو غير دائم في المجلس. وأشار الممثل السامي إلى التحديات الراهنة والمقبلة للبلد، فأعرب عن القلق إزاء محاولات من جانب قيادة جمهورية صربسكا لإجراء استفتاء يسعى إلى التنصل من سلطته، فضلا عن القرارات المتخذة بموجب اتفاق دايتون. وذكر أن البلد ما زال يعاني من عدم وجود توافق أساسي وجوهري في الآراء بشأن الشكل الذي ينبغي أو يمكن أن يكون عليه البلد - هل يكون دولة مركزية بقدر أكبر أو دولة لامركزية للغاية. وقال إن الحالة تفاقمت بسبب الحكومة المنقسمة وارتفاع مستوى البطالة وعدم إجراء الإصلاحات الدستورية والانقسامات العرقية. وأشار إلى انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، فحث جميع الأطراف على استخدام حملتهما لإيجاد زخم من أجل إحداث تغيير إيجابي. ودعا جميع الأطراف إلى احترام اتفاق دايتون، وإلى تهئية مناخ بناء موات للإصلاح. وأخيرا، أشاد بالالتزام المستمر من جانب الاتحاد الأوروبي بمرافقة البلاد على طريق الاستقرار<sup>(٤٧١)</sup>.

(٤٧١) S/PV.6319، الصفحات ٢-٧.

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ست جلسات بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، واتخذ قرارين. وقدم الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك أربع إحاطات إلى المجلس بشأن تطور الحالة السياسية والأمنية وبشأن التحديات الراهنة والمقبلة التي تواجه البلد. وخلال الجلسات، ناقش المجلس الحالة السياسية ودور الممثل السامي، وقوة تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات (قوة الاتحاد الأوروبي)، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في البلد على النحو المنوط بها لكفالة مواصلة الامتثال للاتفاق الإطار العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون)<sup>(٤٦٩)</sup>، وهو الاتفاق الذي أنهى القتال في ذلك البلد في عام ١٩٩٥.

ومدد المجلس مرتين الإذن لوجود قوة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمدة ١٢ شهرا لكل منها، بما في ذلك الإذن للدول الأعضاء المشاركة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمساعدة المنظمين معا في أداء مهمتهما<sup>(٤٧٠)</sup>.

(٤٦٩) S/1995/999.

(٤٧٠) القراران ١٩٤٨ (٢٠١٠)، و ٢٠١٩ (٢٠١١). وللإطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ولاية قوة الاتحاد الأوروبي، انظر الجزء الثامن، القسم الثالث "تقدير مجلس الأمن لجهود التنظيمات الإقليمية في مجال التسوية السلمية للمنازعات"

المتصلة بالعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وحثوا جميع الأطراف في البلد على تعزيز الحوار والتعاون الداخليين، وتحقيق مصالحة حقيقية وإحراز مزيد من التقدم في مجال إصلاح الشرطة والوحدة الداخلية والاستقرار بين الأعراق المتعددة. وأعرب معظم أعضاء المجلس أيضا عن دعمهم لتقديم المساعدة الدولية لتعزيز مؤسسات الأمن وسيادة القانون، وناشدوا جميع القادة ممارسة ضبط النفس خلال الانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر والامتناع عن الخطاب المناهض لاتفاق دايتون.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، قدم الممثل السامي لبوسنة والهرسك إحاطة إلى المجلس، ذكر فيها أن الصورة السياسية العامة في البوسنة والهرسك لا تزال معقدة. فقد كانت هناك بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك سفر البوسنيين بدون تأشيرة داخل إقليم الاتحاد الأوروبي المشمول باتفاق شنغن، وأحرز تقدم في عملية المصالحة مع صربيا. غير أنه لاحظ أنه لم يُحرز أساساً أي تقدم في العام الماضي فيما يخص الإصلاحات الرئيسية المطلوبة للتكامل الأوروبي - الأطلسي وللعضوية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وأعرب عن الأسف لأنه في حين أحرز تقدم كبير في السنوات الإحدى عشرة الأولى التي تلت الحرب، حصل ركود وجمود سياسيان في السنوات الأربع الماضية، ولأن أسس البلد ومؤسساته تواجههما الصعوبات على نحو منتظم. وأضاف قائلاً إنه أحرز تقدم ضئيل جداً في تنفيذ الأهداف والشروط المتعلقة بالفترة الانتقالية لمكتب الممثل السامي أو بإغلاقه، ولكنه أشار إلى أن مستوى الملاك الوظيفي قد تم تقليصه. وأشار أيضا إلى أن السلطات الانتخابية البوسنية قد أجرت الانتخابات بكفاءة وأن البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات خلصت إلى أن

وسلط رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، في بيانه، الضوء على التحديات التي ووجهت والتقدم الكبير الذي تحقق خلال الأعوام الثمانية عشرة من تاريخ انضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية الأمم المتحدة، بما في ذلك وضعها الراهن بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن. وسلط الضوء على عدم إحراز تقدم على الصعيد المحلي لما يسمى "بآلية التصويت على صعيد الكيان" وعلى الانتهاكات المنهجية لاتفاق دايتون للسلام. ودعا مجلس الأمن إلى الوفاء بالتزامات اتفاق دايتون، وإلى أن يظل القيم على السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وفي المنطقة<sup>(٤٧٢)</sup>.

وسلط رئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة الضوء على مبادرات الاتحاد الأوروبي في مساعدة شعب البوسنة والهرسك، بوسائل منها توفير الخبرات وتقديم مساعدة مالية وخبرة كبيرتين. وأكد من جديد دعمه القوي للممثل السامي ودعا جميع الأطراف في البوسنة والهرسك إلى الامتثال الكامل للقرارات التي يتخذها الممثل السامي واحترام سلطته<sup>(٤٧٣)</sup>.

وشاطر العديد من أعضاء المجلس ما أعرب عنه الممثل السامي في تقريره من شواغل. بيد أن ممثل الاتحاد الروسي ذكر أنه لا يمكن الإقرار بأن التقرير موضوعي ومتوازن، وأنه يعاني من المغالاة السافرة المناهضة للصر<sup>(٤٧٤)</sup>. ورحب المتكلمون بالتقدم الذي أحرزته البوسنة والهرسك على الصعيدين الدولي والإقليمي، من قبيل الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الأوروبي - الأطلسي، والانضمام إلى خطة العمل

(٤٧٢) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.

(٤٧٣) S/PV.6319، الصفحات ٢٨-٣٠.

(٤٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وسيورها بطريقة منظمة، وبالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي بمنح مواطني البوسنة والهرسك حق الدخول دون تأشيرة. وقام المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بتجديد الإذن لقوة الاتحاد الأوروبي لمدة ١٢ شهراً أخرى.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٠١٩ (٢٠١١)، الذي أهاب فيه بالقيادة السياسيين في البوسنة والهرسك الاضطلاع بمسؤوليتهم الديمقراطية وتشكيل مجلس جديد للوزراء، والإحجام عن الخطاب الباعث على الفرقة وإحراز مزيد من التقدم المادي والملموس نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وأذن المجلس، متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق، بتمديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي لمدة ١٢ شهراً أخرى. وإضافة إلى ذلك، فقد رحب المجلس بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) مواصلة الاحتفاظ بوجود في البوسنة والهرسك.

#### ٩ أيار/مايو و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: إحاطات مقدمة من الممثل السامي

في ٩ أيار/مايو ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة من الممثل السامي للبوسنة والهرسك، الذي أعرب عن القلق إزاء القرار الذي اتخذته الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا بإجراء استفتاء بشأن المؤسسات القضائية المركزية، وذلك في انتهاك لاتفاق دايتون. وأشار الممثل السامي إلى أنه بعد سبعة أشهر من الانتخابات العامة، لا يزال الوضع السياسي العام في البلد غير مرضٍ، مما يحول دون تشكيل حكومة على مستوى الدولة. وذكر أنه منذ تقريره السابق، لم يحرز أي تقدم بشأن إنجاز الأهداف الخمسة والشرطين التي تسمح بإغلاق مكتب الممثل السامي. ولاحظ أيضاً أن ضرورة وجود دولي له ولاية تنفيذية في البوسنة والهرسك لا تزال واضحة. وحث المجتمع الدولي على أن يأخذ تدهور الوضع

الانتخابات قد جرت وفقاً للمعايير الدولية<sup>(٤٧٥)</sup>. وعلق رئيس مجلس الرئاسة في البوسنة والهرسك على التقدم السياسي والاقتصادي المحرز منذ توقيع اتفاق دايتون منذ ١٥ عاماً<sup>(٤٧٦)</sup>.

ولاحظ ممثل كرواتيا أن الكروات في البوسنة والهرسك أصغر وأضعف فئة. وأشار إلى أنه ينبغي أن يحظوا بالحقوق المتساوية في المشاركة في عملية صنع القرار، ولا سيما على مستوى الاتحاد<sup>(٤٧٧)</sup>. وهنا الكثير من المتكلمين رئيس مجلس الرئاسة على إعادة انتخابه، ورحبوا بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وبقرار الاتحاد الأوروبي السماح بالسفر بدون تأشيرة، وبالتحسين الحاصل في العلاقات الإقليمية. ودعا أعضاء المجلس إلى التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون، وأدانوا أي خطاب باعث على الفرقة أو مناهض لاتفاقية دايتون، مشجعين في الوقت ذاته على سرعة تشكيل الحكومات الجديدة على جميع الأصعدة. وأعربت الوفود عن تأييدها لتمديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي ودعت إلى إحراز تقدم في عملية الانتقال من مكتب الممثل السامي إلى ممثل خاص للاتحاد الأوروبي.

#### ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١: تمديد الإذن الممنوح لقوة الاتحاد الأوروبي

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٤٨ (٢٠١٠) الذي يرحب فيه بزيادة أعداد المشاركين في الانتخابات التي أجريت في ٣ تشرين

(٤٧٥) S/PV.6421، الصفحات ٢-٦.

(٤٧٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(٤٧٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٣-٢٤.

بأن رئيس جمهورية صربيا ورئيس جمهورية كرواتيا قد واصلا سياساتهما القائمة على الاشتراك البناء، مما أدى إلى أن تكون الحالة الإقليمية أفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ أيام الحرب في البوسنة والهرسك<sup>(٤٨١)</sup>.

وذكر ممثل البوسنة والهرسك، واصفا الحالة في بلده بأنها حالة معقدة ولكنها لا تستعصي على الحل، أنه توجد طريقة ما للتغلب على الحالة الراهنة<sup>(٤٨٢)</sup>، بالنظر إلى توفر حالة أمنية إيجابية، وإلى أن البيانات الاقتصادية لعام ٢٠١١ تشير إلى بعض الدلائل على التحسن. وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن اقتناعه بأن أي قرار مهم بالنسبة لمستقبل البلد ينبغي أن يتخذه الشعب البوسني نفسه، بموافقة عريضة من الشعوب المكونة الثلاثة، وهي البوسنيون والصرب والكروات<sup>(٤٨٣)</sup>. ولهذه الغاية، فقد أعرب ممثل صربيا عن رأي مفاده أنه ينبغي للمجتمع الدولي الشروع في عملية إغلاق مكتب الممثل السامي<sup>(٤٨٤)</sup>. وأفاد رئيس وفد الاتحاد الأوروبي عن الجهود الرامية إلى تعزيز مشاركة الاتحاد في البوسنة والهرسك. وذكر أن الاتحاد الأوروبي قد عزز حضوره السياسي بتعيين ممثل جديد للإشراف على المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك<sup>(٤٨٥)</sup>. وأعرب معظم المتكلمين عن تأييدهم لتمديد ولاية قوة الاتحاد الأوروبي لفترة ولاية أخرى.

في البوسنة والهرسك على محمل الجد حتى يتسنى للبوسنة والهرسك حل مشاكلها مؤسسياً، والتحرك نحو التكامل الأوروبي - الأطلسي التام<sup>(٤٧٨)</sup>.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن الاستمرار في استخدام التعسفي لصلاحيات اجتماع بون من جانب الممثل السامي هو أمر مرفوض، وأن القرار الذي اتخذته برلمان جمهورية صربسكا بإجراء استفتاء بشأن مشروعية الإجراءات التي اتخذها الممثل السامي ليس انتهاكا مباشرا لاتفاق دايتون<sup>(٤٧٩)</sup>. وشاطر متكلمون آخرون الممثل السامي قلقه إزاء اقتراح إجراء استفتاء. وحثوا جميع الأطراف على الدخول في حوار بناء من أجل تحقيق مصالحة حقيقية وتمهيد الطريق أمام تحقيق التكامل الأوروبي - الأطلسي للبوسنة والهرسك<sup>(٤٨٠)</sup>.

وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل السامي، قال فيها إن الركود السياسي وعدم الاستقرار، وكذلك التحديات الموجهة ضد اتفاق دايتون، قد استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فبعد مرور سنة واحدة على الانتخابات العامة، لم يتسن بعد إقرار ميزانية على مستوى الدولة ولم يتسن حتى الآن تشكيل مجلس الوزراء. وكرر توصيته بأن يبقى مكتب الممثل السامي مفتوحا، وأن تبقى قوة الاتحاد الأوروبي في البلد. بيد أنه نوه

(٤٨١) S/PV.6659، الصفحات ٢-٦.

(٤٨٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٤٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٤٨٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٤٨٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٤٧٨) S/PV.6529، الصفحات ٢-٦.

(٤٧٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٤٨٠) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٣ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (ألمانيا)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (البرتغال).

## الجلسات: الحالة في البوسنة والهرسك

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)
٦٣١٩	رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/235)		كرواتيا وصربيا	الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة لدى الأمم المتحدة	جميع أعضاء المجلس وكل المدعويين	
٦٤٢١	رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/575)		كرواتيا وصربيا	الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك	جميع أعضاء المجلس وكل المدعويين	
٦٤٢٦	رسالة مؤرخة ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2010/575)	مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والنمسا، والولايات المتحدة (S/2010/582)	ألمانيا، وإيطاليا			القرار ١٩٤٨ (٢٠١٠) ٠٠٠-١٥
٦٥٢٩	رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/283)		تركيا وصربيا وكرواتيا	الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي بالنيابة	جميع أعضاء المجلس وكل المدعويين	
٦٦٥٩	رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/682)		صربيا وكرواتيا	الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي	جميع أعضاء المجلس وكل المدعويين	

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

الجلسة والتاريخ	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧ بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - المتنعون عن التصويت)
٦٦٦١	رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١	مشروع قرار مقدم من إسبانيا وإيطاليا ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/682)	إسبانيا وإيطاليا	القرار ١٩١٩ (٢٠١٠) ٠٠-١٥
	رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/717)	مشروع قرار مقدم من إسبانيا وإيطاليا ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2011/713)		

باء - قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)،  
أخرى، بما في ذلك دور بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو<sup>(٤٨٦)</sup>.

٢٢ كانون الثاني/يناير و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠:  
إحاطات مقدمة من الممثل الخاص للأمين العام

عرض عام

في ٢٢ كانون الثاني/يناير و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠، استمع المجلس إلى إحاطتين قدمهما كل من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأوجز الممثل الخاص، في إحاطتيه الإعلاميتين، التطورات الحاصلة في المنطقة وأشار إلى أن الحالة العامة في كوسوفو مستقرة حالياً. وفي الوقت نفسه، لفت الانتباه إلى احتمالات التقلب وعدم الاستقرار، وخاصة في شمال كوسوفو. وذكر أن بعثة الأمم المتحدة تواصل، ضمن أنشطة أخرى تضطلع بها، تقديم مساعيها الحميدة من أجل حل المسائل العملية بين الأعراق، وهي تعمل مع جميع الأطراف

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ١١ جلسة، منها جلسة مغلقة واحدة في إطار البند المعنون "قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)". وفي الجلسات، ناقش المجلس التطورات المتصلة بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك اندلاع العنف العرقي في المنطقة الشمالية من ميتروفيتشا والحكم الصادر من محكمة العدل الدولية بشأن مشروع إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد في عام ٢٠٠٨. وركزت المناقشات أيضاً على العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فضلاً عن مواضيع

(٤٨٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، "عمليات حفظ السلام".